هل من الضروري مواصلة نهجنا في تحليل الخطابات؟

آن ريبول وجاك موشلير

ترجمة

د. حافظ إسماعيلي علوي & د. امحمد الملاخ

أستاذ اللسانيات، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

أستاذ اللسانيات، قسم اللغة العربية، الكلية المتعددة التخصصات بآسفي، جامعة القاضي عياض، المغرب

ورد البحث في ١/ ٩/ ١٤٣٥هـ وقُبل للنشر في ٢٨/ ١٠/ ١٤٣٥هـ

هل من الضروري مواصلة نهجنا في تحليل الخطابات؟[١]

آن ريبول وجاك موشلير[٢]
ترجمة: د. حافظ إسماعيلي علوي & د. امحمد الملاخ

١) نُشر هذا البحث على موقع (Hermes) **92–61,16,1996**.

ونود أن نشير إلى أننا احتفظنا بالهوامش والإحالات كما هي، والإحالة الوحيدة التي أضفنا أثبتناها في المتن بين معقوفين [...] كما نشير أيضا إلى أننا ذيلنا البحث بقائمة مصطلحات وردت في المتن، وقد تحاشينا أي تصرف في النص، باستثناء حذف إحدى الفقرات التي يحيل الملفان فيها على رسم توضيحي غير مثبت في المقال، وهذا ما اضطرنا لحذف الفقرة المتعلقة به. (المترجمان).

٢) **آن ريبول** Anne Reboul

* حاصلة على الدكتوراه في اللسانيات والفلسفة.
* باحثة في المعهد الوطني للبحث العلمي.
* أستاذة الدلالة والتداوليات في قسم اللسانيات بجامعة "جنيف".

جاك موشلير Jacques Moeschler

* أستاذ اللسانيات في قسم اللسانيات في جامعة "جنيف".
* نائب رئيس الجامعة السويسرية للسانيات.
* مهتم بالدلالة والتداوليات.

– اشتركت في تأليف مجموعة من الكتب والمقالات منها:

- القاموس الموسوعي للتداوليات، ١٩٩٤م (مترجم إلى اللغة العربية).
- تداوليات الخطاب: من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب.
- التداولية اليوم (مترجم إلى اللغة العربية).

ملخص البحث

نتناول في هذا المقال مشروعية تحليل الخطابات. ومسعانا الإبانة هنا عن أن تحليل الخطابات يرتكز على فرضية تقبل التفنيد، وأن نعد مفهوم الانسجام الذي يُقرن به عادة مفهوماً ما قبل علمي في أحسن الأحوال.

وسنحاول أن نبيِّن أن مقاربة اختزالية للخطاب ستكون في آن واحد على درجه أعلى من العلمية، وذات نجاعة أوفى. وفي الختام سنقترح تصورًا بديلاً للخطاب والانسجام.

الكلمات المفاتيح:

تحليل الخطاب – الانسجام- الاختزالية- السياقية – مقولات طبيعية ملائمة علميا – الملفوظ – الملاءمة – قصدية موضعية- قصدية شمولية – قصد تواصلي- قصد إخباري.

ABSTRACT

This paper is concerned with the legitimacy of discourse analysis. We intend to show here that discourse analysis rest on a highly debatable hypothesis and that the notion of coherence, which is closely associated with discourse analysis, is, at best, a pre-scientific notion. We will try to show that a reductionist approach to discourse would be both more scientifically sound and more efficient. We will, finally, outline an alternative view of discourse and coherence.

natural categories, utterances, relevance, local intentionality, global intentionality, communicative intention, informative intention.

Keywords: Discourse analysis, coherence, reductionism, contextualism, scientifically relevant.

مقدمة:

عرف مجال تحليل الخطاب ازدهاراً كبيراً طيلة العقدين الأخيرين، إلا أن عدداً من الاحترازات الإبستمولوجية الضرورية أهملت أحيانا فيما يبدو؛ ونود أن نبين هنا أنه إذا كان الخطاب، بمعنى يحتاج إلى تحديد[1]، موضوع دراسة مشروعة في الحدود التي يجب توضيحها[2]، فإنه يجب أن يعالج ضمن أفق اختزالي، وهو أفق لا يُتبنَّى عموما. ولبلوغ هذا المسعى، فإننا سوف نرتكز على مفهوم المقولة الطبيعية الملائمة علميا[3]، التي يمكن أن توصف إجمالاً، على النحو الآتي: إن ظاهرة ما تناسب مقولة طبيعية ملائمة علميا إذا (أ) تعلق الأمر بظاهرة طبيعية (ب) لا يمكننا بيانها باختزالها إلى العناصر التي تكونها وإلى العلاقات المنسوجة بين هذه العناصر. وهكذا، سنبين أن الخطاب وإن كان يستجيب لأول هذين الشرطين، فإنه لا يستجيب لثانيهما.

غير أن تحليل الخطاب يرتكز عادةً على مفهوم الانسجام، الذي يبدو لنا في كل الأحوال، مفهوماً قبل- نظري، ومفهوما يصعب تحديده بطريقة مغايرة باستثناء تحديده بطريقة دائرية، وهو تحديد يطرح مشاكل أكثر مما يقدم حلولا لها.

سنبدأ بتقديم تحديد لـ الخطاب والمفاهيم المتاخمة، قبل أن نشير بشكل دقيق إلى ما نقصده بالاختزال، وإعطاء تعريف أكثر تفصيلا لمفهوم المقولة الطبيعية الملائمة علميا. استنادا إلى هذه التحديدات، سنبين أن الخطاب ليس مقولة طبيعية ملائمة

(١) ينظر: الفقرة ٢.

(٢) إنه ضروري في مجال الصناعات اللغوية.

(٣) ينظر: الفقرة ٣، وللتوسع: ريبول وموشلير ١٩٩٥.

علميا. ثم سنتصدى بعد ذلك لمفهوم الانسجام، الذي قد نرغب في اعتماده لإنقاذ مفهوم الخطاب: وبالفعل، فإنه يبدو لنا أن كل مفهوم من هذين المفهومين يحدد الآخر دون أن يوظَّف أيّ منهما بوصفه مفهوما أوليا. وبعبارة أخرى، فإن تحديدا غير دائري لمفهوم الانسجام يبدو مستحيلا. ومع ذلك، فإننا لا نعتقد أنه يجب التخلي عن مفهوم الانسجام، شريطة أن نعتبره، مع ذلك، مفهوما حدسيا وقبل نظري. ومن هنا، فإنه هو نفسه بحاجة إلى تفسير، بدل أن يوظف منطلقا لتحديد الخطاب أو أن يستطيع تفسير طريقة اشتغاله.

وسنختم مقالنا بخطاطة لما يمكن أن يكونه التحليل والانسجام والخطاب، وذلك من منظور اختزالي جدا[1]، على أن نعتمد على مفهومي القصدية الموضعية والقصدية الكلية، في إطار نظري لنظرية الملاءمة، تماما كما طرحها سبيربر وويلسون (Sperber et Wilson) (١٩٨٦/ ١٩٨٩).

الخطاب:

ثمة حسب علمنا، في الوقت الراهن، طريقتان تختلفتان اختلافاً في معالجة الخطاب.

ففي الأولى نعتبر الخطاب بمثابة متوالية من الجمل أو الملفوظات[2]، وأن الإشكال يكمن ببساطة في بيان تأويل متوالية تلك الجمل المتتابعة أو الملفوظات. وفي الثانية نعتبر أن الخطاب لا يختزل في متوالية من الجمل والملفوظات، بل ينتج بنية تفسر

(١) ولكن أيضا سياقي، الفقرة ٨.

(٢) سنبين أسفله أن المفهومين ليسا مترادفين. ينظركذلك: ديكرو ١٩٧٢ و١٩٨٣، وموشلير وريبول١٩٩٤.

تسلسل الجمل أو الملفوظات، في استقلالية عن محتواها. ومن هذا المنظور، فإن للخطاب تنظيماً خاصاً به يُفرض على العناصر التي تشكله دون أن يكون بمقدورنا أن نختزله إلى هذه العناصر. وبعبارة أخرى، فإن الإنتاج المتتالي للملفوظات موجه غائياً نحو إنتاج هذه البنية[١]. وهكذا ننطلق في الحالة الأولى من الملفوظات أو من الجمل بهدف الوصول إلى الخطاب، ويُبنى تأويل الخطاب على قاعدة الجمل والملفوظات، أما في الحالة الثانية فإننا ننطلق من الخطاب، ويكون من المفترض في الخطاب أن يفسر إنتاج الملفوظات والجمل. وفيما سيلي من هذا المقال سوف نَسِمُ المقاربة الأولى بـأنها تحليل الـخطاب، والثانية بعبارة تحليل للخطابات[٢].

لا نعتقد أنه بإمكاننا إعطاء تعريف للخطاب من منظور تحليل الخطابات[٣]، ولن نحاول ذلك. وعلى العكس من ذلك من الممكن إعطاء تعريف للخطاب من منظور تحليل الخطاب:

(١) تعريف الخطاب

الخطاب هو متوالية غير اعتباطية من الملفوظات[٤].

هذا التعريف يستدعي تعريفاً آخر:

---

(١) نستلهم من سورل تحديده للغائية (سورل ١٩٩٥، ص٣٠٧) "إن تمثيل الهدف (...) يعمل كسبب للسلوك".

(٢) تعادل المقاربة الأولى وفقاً للمفاهيم المعرفية ما اصطلح عليه بالمقاربات الصاعدة (من القاعدة إلى القمة)، وبخصوص الثانية فهي تعادل المقاربات النازلة (من القمة إلى القاعدة).

(٣) لا ينبغي أن يكون ذلك مبعثاً للاندهاش، فالموقف الثاني هو ما نروم الدفاع عنه هنا.

(٤) وعلينا أن نتنبه أنه وفق هذا التعريف ستعتبر المحاورة أو الحوار خطاباً. والخطاب هنا منظور إليه بمعناه الواسع.

(٢) تعريف الملفوظ

الملفوظ هو حصيلة إنتاج مخصوص للجملة.

أخيرا، تتحدد الجملة على النحو الآتي:

(٣) تحديد الجملة

كل متوالية نحوية تامة هي جملة[١].

انطلاقاً من هذه التعريفات المختلفة، سنحاول أن نبين الآن أن الخطاب ليس سوى متوالية غير اعتباطية من الملفوظات؛ أي أنه يُختزل في العناصر المكونة له؛ أي الملفوظات، وفي العلاقات بين هذه العناصر.

النزعة الاختزالية والمقولة الطبيعية الملائمة علميا

لقد حددنا أعلاه[٢] وعلى نحو مجمل، المقولة الطبيعية الملائمة علميا باعتبارها مجموعة من الظواهر التي تأبى الاختزال. ونود الآن أن ندلي ببعض الكلمات عن الاختزال والنزعة الاختزالية عموما.

إن النزعة الاختزالية، كما نعرف، كانت هي الأساس المنهجي للعمل العلمي منذ نيوتن على الأقل. فهي، ببساطة، تُعْنى بتفسير ظاهرة ما بالانطلاق من تحليل عناصرها. ومع ذلك يمكننا أن نعطيها تعريفاً أكثر دقة، وهذا ما سنقوم به هنا انطلاقاً من التمييز بين الانبثاق من النمط (١)، والانبثاق من النمط (٢)[٣]:

(١) حول مفهوم الاكتمال التركيبي في الخطاب الشفهي. انظر: ريبول وموشلير ١٩٩٥ (قيد الإعداد).

(٢) ينظر: الفقرة ١.

(٣) بخصوص التمييز بين الانبثاق من النمط ١ والانبثاق من النمط ٢ انظر: سورل ١٩٩٥، ص١٦٠، وحول استعمال هذا المفهوم انظر: ريبول وموشلير ١٩٩٥.

(٤) تعريف الانبثاق من النمط (١)

تكون الواقعة (و) ذات انبثاق من النمط (١)

إذا وفقط إذا

(أ) إذا كانت "و" مكونة من العناصر أ.ب.ج

(ب) إذا كانت لـ"و" خصوصيات ليست خصوصيات لـ أ.ب.ج...، وليست بالضرورة خصوصيات لـ: أ.ب.ج...

(ت) بعض خصائص (و) يمكن استخلاصها، أو حسابها انطلاقا من خصوصيات أ.ب.ج. وذلك استنادا إلى ترتيبها أو تنظيمها مع بقية المحيط.

(ث) بعض الخصوصيات الأخرى لـ"و" تفسرها تفاعلات سببية تنتج بين أ.ب.ج... إنها "محددات منبثقة سببياً".

٥. تحديد الانبثاق من النمط (٢):

- الواقعة (وَ) تعتبر منبثقة من نمط الانبثاق (٢)

إذا وفقط إذا:

١. "وَ" هي عبارة عن منبثق من نمط الانبثاق (١)

٢. لـ"وَ" نفوذ سببي لا يمكن أن تفسره التفاعلات السببية لـ أ.ب.ج...

يمكننا الآن أن نحدد مفهوم "المقولة الطبيعية الملائمة علمياً":

٦. تحديد مقولة طبيعية ملائمة علميا:

إن مقولة ما هي مقولة طبيعية ملائمة علميا إذا وفقط إذا جمعت بين:

أ) ظواهر طبيعية

ب) هذه الظواهر تكون انبثاقا من النمط (٢).

إن كل مقولة لا تستجيب لهذا التحديد ليست مقولة طبيعية ملائمة علميا. من هنا، وللبرهنة على أن مجموعة معينة من الظواهر لا تناسب مقولة طبيعية ملائمة علميا، يكفي أن نبين أن هذه الظواهر لا تستجيب لهذا الشرط أو ذاك من الشرطين المذكورين أو لكليهما. من هذا المنظور، فإن النظرية الاختزالية تطبق على الظواهر التي لا تنتسب إلى مقولة طبيعية ملائمة علميا، وتكمن في اختزالها إلى عناصرها وإلى العلاقة بين هذه العناصر.

وأخيرا، وقبل أن نعالج الخطاب في ضوء تحديد ما المقولة الطبيعية الملائمة علميا، نود أن نشدد على أهمية الرهان بالنسبة إلى تحليل الخطابات. فإذا كانت مجموعة من الظواهر ليست مقولة ملائمة علميا، فإن هذه المجموعة من الظواهر لا تبرّر باعتبارها كذلك تحليلا علميا. وبالفعل وفي هذه الحالة، فإن العلاقة السببية التي يسعى التحليل العلمي إلى استخراجها تنطلق من الأجزاء نحو الكل، وأن التحليل الذي يحاول استخراج سببية معكوسة مآله الفشل. ومن هنا فإن كل ظاهرة لا تنتسب لمقولة طبيعية ملائمة علميا تبرر تحليلا اختزاليا مع استثناء أي تحليل آخر. وبناء عليه فإنه إذا لم يكن الخطاب مقولة طبيعية ملائمة علميا، فإن تحليل الخطابات يجب أن يختزل إلى تحليل الملفوظات (بمعنى إلى التداولية) اللهم إذا كانت هذه الملفوظات هي نفسها لا تشكل مقولة طبيعية ملائمة علميا، وفي هذه الحالة سوف تختزل إلى التأويل اللساني المحض (يعني إلى التركيب والدلالة)، وحتى إذا كانت العناصر التي تؤلف الجمل (المورفيمات مثلا) لا تشكل هي الأخرى مقولة طبيعية ملائمة علميا، فإنها تختزل إلى الفونولوجيا.

وبالتالي نرى أن هذا الرهان أساسي بالنسبة إلى تحليل الخطابات: فإن لم يكن الخطاب بالفعل، ليس مقولة طبيعية ملائمة علميا، ليس فقط لأنها لا تتوفر على موضوع، ولكن لأن البناء برمته مآله الفشل. في الفقرة الموالية سوف نبين أن الخطاب ليس ظاهرة انبثاق من النمط٢[١]. ومع ذلك، سنبين أيضا أن النزعة الاختزالية الجذرية التي ستوجه كل قانون للخطاب إلى الفونيم، والتي ستختزل، للسبب نفسه، ليس فقط تحليل الخطابات، ولكن التداولية واللسانيات نفسها إلى الفونولوجيا غير معتد بها. إن النزعة الاختزالية ترتكز على الظاهرتين الانبثاقيتين من النمط٢ اللذين هما الملفوظ والمورفيم.

الخطاب ليس مقولة طبيعية ملائمة علميا: القسم الأول

كما أشرنا إلى ذلك في نهاية الفقرة السابقة، ليست غايتنا أن نجادل في أن الخطاب[٢] يجسد ظاهرة طبيعية. على العكس من ذلك، نعتقد أن الأمر لا يتعلق بأي حال من الأحوال بظاهرة انبثاق من النمط٢. لنبين ذلك، سوف نحاول أن نبين أن تأويل الخطاب يخضع لتأويل الملفوظات التي تؤلفه، فتأويل كل ملفوظ من هذه الملفوظات يخضع هو نفسه لتأويل الملفوظات السابقة وإلى معطيات أخرى، خصوصا المعلومات الموسوعية أو الإدراكية للعالم[٣]، والتي لا تُستمد أية واحدة منها من

(١) لن ننفي البتة أن المسألة متعلقة بظاهرة طبيعية...

(٢) نقول إنه تبعاً للتعريف المقترح أعلاه، واستناداً إلى المنظور الاختزالي الذي نتبناه، لا يوجد الخطاب بالمعنى الذي يتبناه تحليل الخطابات.

(٣) وكما سنبين لاحقا، يحول إدماج المعطيات الإدراكية والموسوعية في عملية تأويل الملفوظات دون اختزال هذه الأخيرة إلى مجرد جمل.

الخطاب المتصور باعتباره مبدأً غائياً متحكماً في تأويل الملفوظات التي تشكله وإنتاجها. فيما يتعلق بالإنتاج، وبعيدا، في نظرنا، عن أن يكون غائيا موجها من الخطاب، فإنه يفسر بالقصد الإخباري للمتكلم، وبقدراته على توجيه تأويل مخاطبه. وستكون لنا فرصة للرجوع إلى هذا لاحقاً.

ما هو هدف تحليل الخطابات؟ إنه في نظرنا أن يبين أن:

أ) تأويل متوالية للملفوظات تؤلفه:

ب) للخطاب بنية[1]:

(١) خاصة به

(٢) وهي مستقلة عن:

- مقاصد المتكلم
- محتوى الملفوظات

ج) هذه البنية تلعب دوراً في التأويل وفي إنتاج الخطاب، وذلك من خلال ما يلي:

(١) ليس هناك تحليل كامل لخطاب ما إذا لم يستخرج هذه البنية؛

(٢) كل خطاب هو بطبيعته (غائيا) موجه نحو إنتاج هذه البنية.

(١) ويصح وفق هذا المنظور القول إن كل نمط من أنماط الخطاب (السرد، الوصف، الخطاب السياسي، المحاورة) ذو بنية تميزه. وهكذا نشهد تطور مسعى تنميطي للخطابات يعتبر أن كل نمط من أنماط الخطابات ينتج بنيته الخاصة التي تمنحه هويته. وبمعزل عن التحديد الدائري الكامن في صلب هذا الصنف من المنظورات نعتبر التصور الذي يذهب إلى أن محتوى الخطاب ليس له أي تأثير على بنيته وعلى نمطه تصوراً قابلاً للنقاش.

ولتحقيق هذا المسعى، لا بد أن تكون للخطاب بنية خاصة مستقلة، ومقاصد للمتكلم، ومحتوى للملفوظات، وهو ما سيشكل ظاهرة انبثاق من النمط٢.

يبدو لنا أن المدخل إلى نقد الفرضية التي سيصبح الخطاب بموجبها انبثاقاً من النمط٢، هي على وجه التحديد التبرير (على نحو ضمني ولكن على الأقل بشكل واضح) الغائي لوجود البنية. من زاوية النظر هذه ستكون معالجة الظاهرتين المنبثقتين من النمط٢ والمتمثلتين في حقيقة الأمر في المورفيمات والملفوظات أكثر فاعلية، وذلك قبل الوصول إلى الخطاب. ولهذا ستخصص الفقرة الموالية، وسنعود بعد ذلك إلى الخطاب.

المورفيمات والملفوظات: نحو انبثاق أصيل من النمط٢

فيم تكون المورفيمات والملفوظات انبثاقا من النمط٢؟

أول ما تجب الإشارة إليه هو أن التمييز بين الفونيم والمورفيم يخضع للتمفصل المزدوج للغة[١]؛ فالفونيمات تتمفصل فيما بينها لتنتج مورفيمات، وتتمفصل المورفيمات فيما بينها لتفضي إلى جمل. هذا لا يكفي في حد ذاته لتبرير أننا لا نستطيع أن نختزل المورفيمات إلى فونيمات، ولكن الذي يجعل من مورفيم ظاهرة انبثاق من النمط٢ غير قابلة للاختزال إلى العناصر التي تؤلفها، إنها ظاهرة المدلول[٢]: فمع

(١) مارتيني ١٩٦٠. تسمى المورفيمات مونيمات في اصطلاحات مارتيني، غير أن هذا التمييز غير دال في سياقنا هذا.

(٢) يجب أن نضيف المقولة التركيبية باعتبارها عنصراً مسهماً في دلالة المورفيم، وذلك وفق الخطاطة التي تقول إن معنى المورفيم هو حصيلة للمعنى المعجمي زائد المعنى النحوي، حيث يتضمن المعنى النحوي المقولة التركيبية من بين أشياء أخرى.

المدلول يبرز في المورفيم عنصر جديد غير قابل البتة أن يرد إلى فونيمات وإلى القواعد التي تقف وراء توليفها[1].

نتوفر من خلال المورفيم على مثال عن ظاهرة الانبثاق من النمط٢، ونتوفر من خلال الجملة على مثال عن ظاهرة الانبثاق من النمط١، وبالفعل فالتركيب والدلالة «في حقيقة الأمر» يعدان أسلوبين مختلفين ومتكاملين للتمثيل عن بناء الجملة ودلالتها وذلك باختزالها إلى العناصر التي تؤلفها[2]؛ أي المورفيمات، وإلى العلاقات بين هذه العناصر.

وماذا عن الملفوظ؟ وعلام يرتكز التمييز بين الملفوظ والجملة، بل ما هي العلاقة بين الملفوظ والجملة؟ يكتسي هذا السؤال بالنسبة إلى التداولية رهانا مماثلا للرهان الذي لطابع الخطاب في الانبثاق من النمط١ والانبثاق من النمط ٢ بخصوص تحليل الخطابات. فإذا كان الملفوظ يختزل إلى الجملة، فإن التداولية تذوب في الدلالة والتركيب، فوجودها لن يكون ذا مشروعية خالصة. فما هي العوامل التي تجعل من المورفيم ظاهرة انبثاق من النمط ٢؟ لقد رأينا أن عاملا مزدوجا خارجيا يتدخل فيما وراء العنصرين اللذين تتألف منهما المورفيمات؛ أي المعنى المعجمي والمقولة النحوية.

(١) إنه مفهوم اعتباطية اللسان.

(٢) يعد التركيب والدلالة مقاربتين تأليفيتين. وبيان ذلك أنه بالاستناد إلى التأليف التركيبي والدلالي بين المورفيمات نستخلص البنية التركيبية للجمل، وكذلك تحليلها الدلالي. ووفق هذا التصور يكون التركيب والدلالة اتجاهين اختزاليين بالمعنى المشار إليه أعلاه. وينسحب ذلك على البرنامج الأدنوي للنحو التوليدي (بولوك قيد الطبع)، حيث عدت الجملة الإسقاط الأقصى للصرفة (الصرفة علامة التطابق الملحقة بالفعل).

ووفقا للاستراتيجية ذاتها، ولنبين أن الملفوظات هي ظواهر انبثاقية من النمط ٢ فإنه يتعين ويكفي أن نبين أنها لا تختزل في جمل.

وثمة مدخل بديهي بخصوص هذه المشكلة، يتعلق الأمر بتأويل الملفوظات. فإذا كان تأويل الملفوظات لا يلتبس بتأويل الجمل، وبعبارة أخرى إذا كانت هناك ضرورة للخطوتين اللتين تم التمييز بينهما في التأويل، فإن الملفوظات لا تختزل إلى جمل. في هذه الحالة الخاصة، يكمن العامل الخارجي في الآليه التأويلية التى ينبغي أن تلحق بالآليات اللسانية الصرف (تركيب دلالة) لبيان تأويل الملفوظات.

لن نشير هنا سوى إلى اختلاف بسيط وموثق جيدا: الملفوظات التي تحتوي على إشاريات تؤول على نحو مختلف وإن تطابقت مع الجملة ذاتها. وفي هذه الحدود فإن ميكانزمات التأويل اللسانية الخالصة "تركيب ودلالة" غير كافية لتأويل الملفوظ؛ إذ لا بد من أن نضيف إليها معارف إدراكية حول العالم، فلنفحص المثال التالي:

٧. أنا هنا الآن

لهذه الجملة دائما المعنى نفسه، مهما كان الظرف الذي تقال فيه. غير أن الملفوظات المختلفة التي تنتجها ليس لها المعنى نفسه، فالملفوظ (٧) الذي أنتجته آن روبول يوم ٠٦ أكتوبر ١٩٩٥ سيكون له التأويل المشار إليه في (٨):

(٨) آن روبول موجودة في هانوفر يوم ٠٧ أكتوبر ١٩٩٥م.

لا يُعَدُّ معنى هذا الملفوظ الخاص لـ(٧) بطبيعة الحال مماثلا لمعنى أي ملفوظ خاص آخر لـ(٧). وإلى هذا الحد فالملفوظ لا يختزل في الجملة، ويتعلق الأمر حقيقة بظاهرة انبثاق من النمط٢؛ أي بمقولة طبيعية ملائمة علميا.

الخطاب ليس مقولة طبيعية ملائمة علميا: القسم الثاني

ما هو الفرق بين افتراض أن الخطاب يفرض غائيا بنية للملفوظات التي تؤلفه وبين إسناد آلية خاصة إلى تأويل الملفوظات؟ ففي حالة الخطاب، يكون مفهوم الاشتغال الغائي حاضرا، بينما يكون غائبا في حالة الملفوظ. [...].

وهكذا فإن كل تبرير غائي يعتبر غير علمي، عندها ولكي نبرر عدم قابلية الخطاب للاختزال:

(١) أن تقوم البنية أو البنى التي نسندها إليه بدور غير غائي ومستقلا عن مقاصد المتكلم، ومحتوى الخطاب في إنتاجه.

(٢) أن تقوم البنية أو البنيات بدور في تأويله.

يستدعي هذان الشرطان بعض التعليقات: يجب أن نسجل أولا أنها تناسب المظهرين اللذين يتوفر عليهما كل ملفوظ؛ أي أنه منتج ومؤول[١]. وقد افترضنا في الغالب أن الإنتاج والتأويل قد كانا ظاهرتين منعكستين،؛ فالمرحلة الأولى للعملية التأويلية مناسبة للمرحلة الأخيرة لعملية الإنتاج وهكذا دواليك. أن تكون هذه الفرضية صحيحة أو ألا تكون فيما يتصل بالمظاهر اللسانية الخالصة (صواتة وتركيب ودلالة) لتأويل الملفوظات فإنها لا تخلو من هنات فيما يتصل بتأويلها التداولي؛ إذ يجب، في الحقيقة، أن تكون قضايا السياق[٢] هي نفسها بالنسبة إلى المتكلم وإلى

(١) لا يستلزم ذلك أن تأويل الملفوظ يكون دائماً مكللاً بالنجاح، لكن ذلك مسألة أخرى لن تكون موضوع حديثنا هنا، غير أنه يمكن لأجل التوسع العودة إلى: سبيربر وويلسون ١٩٨٦ / ١٩٨٩.

(٢) يؤول الملفوظ استناداً إلى السياق، والسياق مؤلَّف من القضايا التي يعتقد المخاطب في صحتها، وبعض تلك القضايا عبارة عن معارف موسوعية حول العالم.

المخاطب، ولهذه الأطروحة المعروفة تحت اسم المعرفة المشتركة عيبان؛ فهي تفضي إلى تراجع لا نهائي (انظر سبيربر وويلسن (Sperber et Wilson) ١٩٨٦/ ١٩٨٩) وتتنبأ على نحو غير واقعي بأن كل تواصل ناجح بالضرورة (أي لا وجود أبدا لأي سوء تفاهم) فلا يمكن إذن، الحفاظ عليها، ومن هنا، ولكي يتماهى تأويل الملفوظ مع إنتاجه، يجب ويكفي، أن تختزل تأويل الملفوظ إلى تأويل الجملة المناسبة، وكما رأينا ذلك في الفقرة السابقة (انظر الفقرة ٥)، فالأمر ليس كذلك. وإلى هذا الحد فمن المشروع تمييز إنتاج الملفوظات وتأويلها.

وفي هذا المقام، وفيما يتصل بـ (١) وبالنظر إلى الوضع المشكوك فيه لمفهوم الغائية، فإن البنية الآن إذا كانت تلعب دورا في إنتاج الخطاب، فإنه سيكون من المفضل، على الأقل، ألا يكون هذا الدور غائيا. وبالنظر، من جهة أخرى، إلى أنه على البنية لكي يكون لها وضع خاص جدا يسنده إليها تحليل الخطابات، أن تكون مستقلة عن مقاصد المتكلم والمحتوى فإننا لا نرى أي دور آخر بإمكانها أن تلعبه غير الدور الغائي[1]. أما بالنسبة إلى (٢) فمن البديهي أنه إذا كانت لمفهوم بنية الخطاب مشروعية ما، فإنه لا يمكنه أن يكتسبها (خارج الإنتاج) إلا من خلال دوره في التأويل؛ أي أنه على المخاطب بالضرورة أن يسترجعه كي يفهم الخطاب. إلا أن هذا الطابع المبتذل لا يدل على أنه استُنفذ كليا: وبالفعل فإن البنية إذا كانت مستقلة عن مقاصد المتكلم والمحتوى فإننا لا نرى أي دور يمكنها القيام به في تأويل الخطاب.

(١) ينسحب ما نقوله هنا على المسمى تركيب الخطاب أو اللسانيات النصية اللَّذَين يُعَدَّان تنويعين لتحليل الخطاب.

وهكذا فإننا لا نرى أن هذه الشروط قد استوفيت، ويبدو لنا أن قوة الدليل توجد في الطرف المقابل. وإذا كنا على حق فإن الخطاب يختزل في عناصره؛ أي الملفوظات، وتفسره العلاقات بين عناصره. إن الأمر يتعلق بظاهرة انبثاق من النمط ١؛ أي أن الأمر لا يتعلق بمقولة طبيعية ملائمة علميا.

الانسجام في خدمة الخطاب:

بإمكان المنافحين عن الخطاب باعتباره ظاهرة انبثاق من النمط ٢ أن يستدعوا، من أجل الدفاع عن وجهة نظرهم، مفهوم الانسجام (Coherence) الذي يلعب دوراً مركزياً وإن كان غامضا في تحليل الخطابات. ويبدو لنا، ولأسباب مختلفة سنعمل الآن على عرضها بسرعة، أن العلاج سيكون أسوأ من الضرر.

ويمكن لبراهين المنافحين عن تحليل الخطابات أن تقوم بالفعل على الفرضية التالية:

(٩) فرضية حول الخطاب والانسجام

إن ما يميز الخطاب هو الانسجام

استنادا إلى هذه الفرضية، فإن ما سيحدد الخطاب (بمعنى تحليل الخطابات) قد يكون هو الانسجام. فهو الذي يفسر ويبرر بشكل أو بآخر وجود البنيات الخاصة. فبما أنه يفترض في الانسجام أن يشتغل بين الملفوظات لا داخلها، فإن تمييز الخطاب بهذه الطريقة قد يحول سلفا دون اختزاله إلى الملفوظات، وأن نجعل منه ظاهرة انبثاق من النمط ٢؛ أي مقولة طبيعية ملائمة علميا. من المحتمل أن يكون الانسجام هو العامل الخارجي، وذلك مقارنة بالمعنى المعجمي للمورفيمات، ومعنى الملفوظات.

إننا نرى أن هناك إجابتين أساسيتين عن هذه البراهين القائمة على الانسجام، الجواب الأول نستبعده، ونتبنى الثاني، وهو ما سنقوم به لاحقاً:

(١٠) الجواب الأول: العلاقات بين الملفوظات لا تحول دون الاختزال، وفي هذه الحالة فإن كون الانسجام يعمل بين الملفوظات أكثر مما يعمل داخلها ليس عائقا أمام الاختزال.

(١١) الجواب الثاني: لكي يقوم الانسجام بالدور الذي تسنده إليه هذه الحجة فعليه أن يكون قابلا أن يعرَّف تعريفا مستقلا، ولا يبدو الأمر كذلك في هذه الحالة[١].

وفي الحقيقة فإنه يبدو لنا من الصعوبة بمكان أن نعطي لمفهوم الانسجام محتوى وتعريفا، لا يدمج مفهوم الخطابات[٢]. وبشكل عام فإننا نعتبر الانسجام معادلا للخطاب تماما كما هو شأن النحوية بالنسبة إلى الجملة. ونعرف في الوقت نفسه الخطاب باعتباره متوالية منسجمة من الملفوظات، ومع ذلك فنحن نلاحظ أن نحوية جملة ما تخضع لقواعد مستقلة، في الوقت الذي لا يبدو الانسجام خاضعا لأي قاعدة مستقلة مهما كانت طبيعتها، وفي هذه الحالة فإن الانسجام يتحدد بالنظر إلى الخطاب، وأن الخطاب يتحدد بالنظر إلى الانسجام، وذلك ضمن حركة دورية جميلة. وهكذا فإن كل محاولة تسعى إلى جعل الخطاب مقولة طبيعية ملائمة علميا، قد يكون مآلها الفشل.

(١) لما كان من غير الممكن في نظرنا تعريف الانسجام بشكل مستقل فإننا لن نتبنى الإجابة الأولى. إننا نعتبر الانسجام نتاجاً فرعياً لتأويل الملفوظات وليس عاملاً من عوامل تأويله.

(٢) ينظر: موشلير ١٩٨٩، وريبول (قيد الطبع).

مقاربة بديل للانسجام والخطاب:

ومع ذلك فإنه لا يجب علينا أن نتوقف عن الاهتمام بالخطاب، وذلك لسببين: أولا لأن الحاجات الحالية للتحليل اللساني، وخاصة في مجال الصناعات اللغوية لا تتوقف على الملفوظ، والسبب الثاني يكمن في أن الملفوظ لا يؤول عموما منعزلا، وأنه، إذا كان مسبوقا بملفوظ أو بمجموعة من الملفوظات فإن هناك حظوظا قوية من المحتمل جدا أن تكون بعض المعلومات المستخلصة من تأويل الملفوظات ضرورية لتأويلها. وبعبارة أخرى يتعين رفض تحليل الخطابات لكنه يتعين مواصلة تطبيق منهج تحليل الخطاب الذي يتماهى من هذا المنظور مع التداولية. وطبقا لما أشرنا إليه أعلاه بخصوص الطابع الحدسي والما قبل نظري لمفهوم الانسجام فإنه لا مجال لتوظيفه لمعالجة الخطاب. وعلى العكس من ذلك يجب على النظرية التي نوظفها لمعالجة الخطاب أن تأخذ الانسجام بعين الاعتبار.

إذا كان الانسجام مفهوما حدسيا، فماذا يوافقه؟ وكيف نوظفه، ولماذا نوظفه؟ يتجسد مفهوم الانسجام في أحكام نطلقها على خطابات، أو على متكلمين من خلال خطاباتهم، وهو يخضع لتأويل الخطاب الذي نقوم به لا العكس، وفي هذه الحدود فإن بيان تأويل الخطاب يعني، إلى حد كبير، بيان الأحكام العفوية التي نطلقها على الخطابات والتي نؤولها إلى حد ما، وذلك بالنظر إلى أن هذه الأحكام ليست علمية وليس لها أي دور تفسيري أو وصفي تقوم به في نظرية لتأويل الخطابات. وعلاوة على ذلك فإن أحكام الانسجام تشكل ظاهرة مصاحبة للغة، التي يمكن لتحليل الخطاب توضيحها، بل يجب عليه أن توضيحها.

إن كل ما قيل في الفقرات السابقة كانت الغاية منه تبرير مقاربة اختزالية للخطاب، مقاربة، بقدر ما تختزل خطابا ما إلى الملفوظات التي تكونه، تفترض لكي

يكون هذا الخطاب مؤولا، نظرية لتأويل الملفوظات، يعني نظرية تداولية. وسنلاحظ أن عدم اختزالية الملفوظ إلى الجملة يفترض أن هذه المقاربة التداولية تسمح بدمج معارف غير لسانية[1] في تأويل الملفوظات. وإذن، فإن مقاربة الخطاب التي ندعو إليها، وإلى حد بعيد، هي في الوقت نفسه اختزالية وسياقية، وتقوم على فرضيتين أساسيتين:

ف.١: الخطاب ليس مقولة طبيعية ملائمة علميا،

ف.٢: كل ملفوظ يؤول نسبيا ارتباطا بسياق لا يُختزل في المعلومات اللسانية المضمنة في الجملة.

فالفرضية ١ تناسب مظهر الاختزال، فيما تناسب الفرضية ٢ المظهر السياقي لمقاربتنا للخطاب.

هناك حاليا نظرية تتطابق جيداً مع متطلبات تحليل الخطاب بالمعنى المشار إليه أعلاه؛ أي نظرية اختزالية وسياقية في الآن نفسه: إنها تداولية الملاءمة التي وضعها سبيربر وويلسن (١٩٨٦/ ١٩٨٩). ولن نقوم هنا بعرضها عرضا مفصلا، لأنها معروفة الآن جيدا، بل سنكتفي بأن نذكّر بأن الأمر يتعلق بنظرية ذات طابع معرفي (تعتبر اللسانيات والتداوليات جزأين من علم النفس المعرفي) تجعل من التأويل التداولي مجموعة من السيرورات غير المتخصصة التي يتم استدعاؤها بعد التحليل التركيبي والدلالي[2] وتستمر في تأويل الملفوظ في ارتباط بسياق غير معروف سلفا،

(١) لقد بينا أعلاه مدى ضرورة تلك المعارف في تأويل الملفوظات (انظر الفقرة ٥)، وفي غياب تلك المعارف سيختزل الملفوظ إلى الجملة.

(٢) وتتبنى المنظور الاختزالي نفسه الذي نتبناه، مؤداه أن الملفوظات لا تختزل إلى جمل لكن الجمل تختزل إلى مورفيمات، والمورفيمات لا تختزل إلى فونيمات.

لكنه مبني ملفوظا بعد ملفوظ. يتشكل هذا السياق من القضايا التي يعتقد المخاطب أنها صادقة والتي يستخلصها من مصادر متنوعة من بينها تأويل الملفوظات السابقة والإدراك المباشر والمعرفة الموسوعية حول العالم. ومن جهة أخرى، يتموقع سبيربر وويلسن، وسنرى لاحقا[1] أن الأمر ليس غير ذي أهمية، في إطار سياق ما بعد غرايس ويحتفظان عنده من فلسفة اللغة بأهمية مفهوم القصد والمبدأ العام الذي يحل محل مجموعة مبادئ ويتعلق الأمر بمبدأ الملاءمة.

القصدية الموضعية والقصدية الكلية

ينبني التمييز الذي سندرجه في هذه الفقرة على تصور علم نفس العامة الذي يشكل النظير السيكولوجي لما تووضع على تسميته بعلم نفس العامة، والمقصود بتصور الفيزياء العامة (سميت وكاساتي(Casati et Smith (١٩٩٣) مجموع المسلمات والاستدلالات التي تعتبر خاطئة من وجهة نظر الفيزياء المعاصرة ولكنها عملية على أصعدة أخرى، وبخاصة تلك التي نستند إليها في تنبؤاتنا وأفعالنا بخصوص الأشياء المادية والأحداث التي تقترن بها في العالم. ومن المنظور نفسه فإن علم نفس العامة هو مجموع المسلمات والاستدلالات التي تستند إليها توقعاتنا التي تتحكم في الطريقة البشرية التي تكيّف بها تصرفاتنا مع تصرف الآخر. يتمثل علم النفس الشعبي في تبني ما اصطلح عليه دينات باستراتيجية المؤول (...) التي نسند فيها إلى هياكل أخرى[2] تمثيلات داخلية (معتقدات، مقاصد الخ) محفزة لأعمالها. بالنسبة إلى دينيت: "لامناص

(١) انظر: الفقرة.١١

(٢) يتحدث دينيت عن أجهزة تعديل، ولكنْ مما لا شك فيه هو أننا نتبنى استراتيجية المؤول بصفة عامة جداً.

من تبني وجهة نظر قصدية تجاه الذات وتجاه الكائنات الذكية الشبيهة بنا" ويضيف: الأهم ليس أننا نسند معتقدات ورغبات إلى أشياء نجد فيها تمثيلات داخلية فحسب، وإنما عندما نكتشف موضوعا تنطبق عليه استراتيجية المؤول نبحث عن سبيل لتأويل بعض من حالاته الداخلية فضلاً عن أنها تمثيلات داخلية".

من البدهي أن استراتيجية المؤول تنطبق تماماً على الكائنات البشرية باعتبارها منتجة لخطاب ما، فالكلام يعتبر عموما معبرا عن مقاصد وعن أفكار وعن مشاعر المتكلم[1].وبالعودة إلى الاستراتيجية الاختزالية يمكن القول إن الخطابات تختزل إلى ملفوظات، وإننا إذن نسند إلى كل ملفوظ على حدة مقاصد إلى المتكلم، هذه المقاصد التي يبنيها المخاطب استنادا إلى ملفوظ محدد نسميها بالقصديات الموضعيّة، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا لاتتعلق استراتيجية المؤول وكذلك علم نفس العامة بالملفوظ فقط، وإنما يستعمل المخاطب بالنسبة إلى كل ملفوظ على حدة استراتيجية المؤول مسندا للمتكلم قصداً موضعياً ولا يكتفي بذلك بل يبني على أساس قصديات موضعية متتالية وآليات أخرى ستكون موضوع حديثنا لاحقا[2]، ما سنسميه بالقصد الكلي، نعني قصداً يشمل مجموع الخطاب. هكذا نفرق بين قصد موضعي يسنده

(١) سنلاحظ عموماً أن استراتيجية المؤول إن كانت ذات إسهام فعال في تأويل الخطاب وإنتاجه والملفوظات المشكلة له، فدراستها من هذا المنظور لإنتاج الملفوظات وتأويلها سيكون ناجعاً بالنسبة إلى مجالات أخرى مرتبطة بالهندسة اللغوية والذكاء الاصطناعي، فإذا أخفقنا في صياغة نظرية مكتملة لما يمكن أن تكون عليه استراتيجية المؤول في المجال اللغوي فحتما ستكون حظوظنا في صياغة برنامج يجتاز بنجاح رائز تورينغ غير وافرة، ويصدق الأمر بالنسبة إلى الحوار إنسان – آلة والترجمة الآلية...

(٢) انظر: الفقرة ١٠.

المخاطب إلى المتكلم محتكما إلى ملفوظاته، وبين قصد كلي يسنده المخاطب إلى المتكلم محتكما إلى خطابه، هكذا يشكل القصد الموضعي والقصد الكلي محتويات القصدية الوضعية والقصدية الكلية، أي القدرة التي بموجبها يسند المخاطب إلى المتكلم خاصية امتلاكه قصد موضعي وقصد كلي. ومن هذا المنظور يقترن تأويل الملفوظ والخطاب بالفرضيات التي يصوغها المخاطب حول ما بحوزة المتكلم من قصدية موضعية أو كلية مخصوصتين.

لابد من التنبيه إلى أن فرضيتنا ليست بالفرضية الساكنة والتي بمقتضاها يترقب المخاطب نهاية الخطاب حتى يتمكن من إسناد قصدية كلية للمتكلم تتناسب بشكل أو بآخر مع مجموع قصدية وضعية. بعيدا عن هذا التصور، تجسد القصدية الكلية فرضية تقبل التعديل ملفوظا بعد ملفوظ، ولا يكون ذلك بإضافة بسيطة لقصدية موضعية جديدة وإنما بالاحتكام إلى القصدية الكلية السابقة والقصدية الموضعيّة التي تبنى للتو بالنسبة إلى ملفوظ ما. وكذلك بالاحتكام إلى التعديلات التي تحدثها القصدية الموضعيّة للقصدية الكلية. تتخذ تلك التعديلات ثلاثة أنماط مشاكلة في ذلك التعديلات التي يحدثها الملفوظ لسياق معين، وبالقياس إلى التعديلات نقيس مقدار ملاءمتها، وفق ما هو محدد في نظرية سبيربر وويلسن:

١ – يمكن لقصد موضعي أن يناقض عنصرا من القصد الكلي، حينئذ ينتزع ذلك العنصر [من سيرورة التأويل].

٢- يمكن لقصد موضعي تغيير القوة التي يُدرك من خلالها عنصرا من القصد الكلي وذلك بجعل ذلك العنصر أكثر أو أقل يقينا.

٣ – يمكن لقصد موضعي في ترابطه مع عناصر القصد الكلي أن ينتج بواسطة الاستنتاج عنصرا أو عددا من العناصر الجديدة منتمية للقصد الكلي.

كل ما أسلفنا قوله لا يخلو هذا من نتائج، فإذا صح ما قلناه للتو عن العلاقات بين القصدية الموضعيّة والقصدية الكلية، ينبغي أن نستخلص من ذلك أن عناصر القصدية الكلية تملك صورة قضوية وبشكل أو بآخر تمثل جزءا من السياق. إذا ما استحضرنا المصادر الثلاثة التي يسندها سبيربر وويلسن للقضايا المشكلة للسياق، سندرك أن أحدهما يمثل المصدر المفضل للقصدية الكلية يتعلق الأمر بطبيعة الحال بتأويلات الملفوظات السابقة. وينبغي التشديد على كون القصدية الكلية ليست مساوية للسياق، مثلما لا تساوي الجزء من السياق المتشكل من تأويل الملفوظات السابقة. توافق القصدية الكلية بالفعل، في المجموعة الفرعية من القضايا التي تتدخل في ذلك الجزء.

بناء الخطاب والانسجام

ماذا يمكن أن نقول عن الخطاب والانسجام؟ ما الذي تتجنبه المقاربة الاختزالية والسياقية من عقبات تحليل الخطابات؟ كيف ترصد أحكام الانسجام؟ وأكثر من ذلك كيف يتم بناء القصدية الكلية؟ هل تعتبر استراتيجية المؤول واقعية بالنسبة إلى الخطاب، أو بعبارة أخرى ما العلاقات التي تجمع بين القصدية الكلية المسندة إلى المتكلم وبين تمثيلاته الذهنية؟

سنسعى في هذه الفقرة إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة وفق الترتيب الذي سيظهر أسفله.

لنبدأ بالسؤال المتعلق بالخطاب والانسجام. إن الاستراتيجية الموصوفة في الفقرة أعلاه وكما يدل عليها اسمها، نعني استراتيجية المؤول، تعد استراتيجية تأويلية. إنها تتعلق بتأويل الملفوظات والخطاب، كما تقرن تأويل الخطاب بتأويل الملفوظات. كما أنها لا تختزل، كما سيتبين، تأويل الخطاب إلى حاصل تأويل الملفوظات. ومثلما هو الشأن

بالنسبة إلى هذه المسألة، وكذلك بالنسبة إلى المسائل الأخرى سنظل أوفياء لطرح سبيربر وويلسن، معتبرين هذه الاستراتيجية استراتيجية فرضية- استنباطية، لأنها تنبني على صياغة فرضية حول مقاصد (محلية في البداية وكلية بعد ذلك) المتكلم تُعدَّل (الفرضية) بحسب ما إذا تم تأكيدها أو نفيها. ويعتبر ولسن وسبيربر الآلية الفرضية- الاستنباطية بمثابة القاعدة بالنسبة إلى سيرورة تأويل الملفوظات، وسنكتفي ببسط تلك الآلية إلى مجال الخطاب. إلا أننا لن نعتبر، بأي حال من الأحوال، أن تأويل الخطاب يحتكم إلى الآلية نفسها التي يحتكم إليها تأويل الملفوظات؛ لأن تأويل الملفوظات يمر عبر تحليل لساني (تركيبي ودلالي) ثم عبر سيرورة فرضية استنتاجية تداولية. وبذلك يعرف مرحلتين: مرحلة ذات طبيعة لسانية صرف ومرحلة ذات طبيعة تداولية، بينما لا تمر عملية تأويل الخطاب بأية مرحلة لسانية، فالمعطيات اللسانية ليس لها أي إسهام، أو لنقل إنها ذات إسهام غير مباشر في تأويل الخطاب. فإذا فحصنا القضايا المصاغة في الفقرة السابقة سندرك أن تأويل الخطاب يُختزل في عملية بناء قصدية كلية تتشكل بدورها على أساس قصدية محلية. في هاته الحال وفيما يرتبط بالتأويل ينبغي اعتبار تأويل الخطاب عملية تُبنى بسيرورات مماثلة للسيرورات التي تنطبق في مستوى الملفوظ، مع فارق أن عدد المعلومات المعتبرة يجعلها أكثر تعقيدا. إننا نعتبر عملية بناء القصدية الكلية تكمن خلف أحكام الانسجام المسندة إلى الخطابات أو إلى منتجيها. فكلما كانت القصدية الكلية المسندة إلى متكلم خطاب معين معقدة وتفصيلية، كان الحكم بانسجام ذلك الخطاب إيجابيا. وبعبارة أخرى ليس الانسجام تصورا مطلقا بل هو تصور نسبي ذو درجات؛ فدرجة الانسجام التي نصف بها خطابا معينا تتعلق بالسهولة أو بالتعقيد المحققين في عملية بناء القصدية الكلية لذلك الخطاب.

قبل أن نتعمق أكثر نريد أن نقول كلاما أكثر تحديدا بخصوص الآليات التي نراها كامنة في صلب عملية بناء القصدية الكلية، فكما أشرنا إلى ذلك في الفقرة السابقة، يعد بناء القصدية الكلية سيرورة دينامية وفرضية- استنباطية. إن الطابع الدينامي لا يختزل فيما ذكر سابقا، وسنسعى إلى إضافة آلية أخرى تبني القصدية الكلية. تمر هذه الآلية عبر ما اصطلحنا عليه آنفا بالفرضيات الاستباقية[1].وسنأخذ بعض الأمثلة التي تبين الصيغة التي تُبنى بها تلك الفرضيات [الاستباقية]، وسنعطي بعض الإشارات التي تخص صيغ ذلك البناء وكذلك كيفية توظيف المتخاطبين والمتكلمين لها:

١٢) تراني هل أجرؤ على سرد هذه الطرفة التي أبلغت بها حين كنت أستظل تحت جدار مقبرة وسط قطعة برسيم ذا اخضرار فاتن!؟ (ب) لـمَ لا؟ (ج) فلم تعد لي مصداقيّة أخاف عليها بعد أن قلت حقائق تتعارض وتقاليد سنة١٨٣٨. د) لم يكن القسّ مسنّا البتّة!؛ هـ) كانت الخادمة جميلة؛ و) "أطلق العذّال ألسنتهم، لكنّ ذلك لم يمنع شابا من القرية المجاورة من التغزّل بالخادمة". ز) وفي أحد الأيام، أخفى ملاقط المطبخ في سرير الخادم. (ح) عند عودته، بعد ثمانية أيّام، قالت له الخادمة: ط) "هيّا، قل لي أين أخفيت الملاقط، التي أبحث عنها في كل مكان منذ مغادرتك. ي) كانت تلك مزحة سخيفة جدّا". ك) قبّلها العاشق، والدموع في عينيه، ثمّ انصرف". (ستندال، السفر إلى الجنوب، ديوان، ص١١٥).

١٣) أ. مدينة سوفرونيا مكونة من مدينتين. إحداها تعرجات كالحادلة بهضبتين منحدرتين، وفيها الفرسان ورنين سلاسلهم وعجلة لنسج الأقفاص، واجتياز

(١) ريبول: ١٩٩٢.

الموت بدراجات بخارية محدودبة، فيها قمتها الكبيرة والحبال الأفقية الكثار مشدودة إليها من وسطها. النصف الآخر من المدينة من الجص والرخام والإسمنت وفيه الساحل والمعامل والقصور والمجزرة والمدينة وسواها. أحد نصفي المدينة ثابت والآخر زائل. حين تنتهي فترة الإقامة في هذا النصف يقتلعونه، يفككون أجزاءه وينقلونه إلى مهملات نصف مدينة أخرى.

١٣) ب. وهكذا وفي كل سنة يأتي اليوم الذي يزيح فيه العمال القوصرات الرخامية ويهدمون الكهنوت والمعبد وأرصفة المرسى ومصفى النفط والمستشفى، يحملونها في شاحنات لتنقل من موقع إلى موقع حتى يكملوا رحلة الحَوْل. يظل هنا نصف سوفرونيا حيث أبراج الرمي وعروض الفرسان وصيحة تجيء من عربة حادلة تجري على التعرجات شديدة الانحدار. وهكذا يبدأ عد الشهور والأيام التي يجب أن تنتظر عودة القافلة وتبدأ الحياة الكاملة من جديد.

١٤) أ. إن كنت تصدقني، حسنا سأخبرك كيف أنشئت أوكتافيا، مدينة نسيج العنكبوت: هناك تلك الهوة السحيقة، المدينة معلقة فوق تلك الهوة، مشدودة إلى القمتين بحبال وسلاسل ومعابر ضيقة. فأنت تسير فيها على أن تقع قدماك في الفراغات التي تفصل بينها أو تتشبث بمربعات شباك الكتَّان ولا ترى تحتها أي شيء على عمق مئات الأمطار. بضع غيمات تلتمع عابرة، وراءها إلى الأسفل، يلمع قاع الهوة الكبيرة.

تلك نواة المدينة، شبكة تستخدم ممرا وحاملا من السقوط كل ما بقي منها، بدلا أن يرتفع إلى أعلى يتدلى إلى أسفل. سلالم من حبال، فرش معلقة، مساكن صنعت مثل أكياس كبيرة، مشاجب ومصاطب مثل زوارق صغيرة، قرب ماء، صنابير

الغاز مفرغات، مقابض سفافيد دائرية، هواء ومباصق، سلالم معلقة، ورافعات، مناضد صغيرة، دشات، عقل للرياضة وحلقات لألعاب الأطفال، تلفريك، ثريات وزهريات تصعد منها نباتات متسلقة.

١٤) ب. حياة أهل أوكتافيا المعلقة فوق تلك الهاوية ليست أقل استقرارا من الحياة في المدن الأخرى. ١٤) ج. فهم يعرفون أن الشبكة لن تطول مقاومتها.

١٥) جورجياس: أليس من السهل سهولة مدهشة يا سقراط أن نستطيع بدون أيّة دراسة للفنون الأخرى أن نكون بفضل البيان وحده متساوين مع جميع المتخصصين؟

سقراط: سنفحص عما قريب، إذا ما استدعت المناقشة ذلك، هل يتساوى الخطيب بالتزامه بذلك الفن مع الآخرين. أما الآن فلنر أولا: هل يكون بالنسبة إلى العدل والظلم والجمال والقبح والخير والشر، في الوقت نفسه الذي يكون عليه في الصحة وموضوعات الفنون الأخرى؟ وهل يملك دون أن يعرف الأشياء في ذاتها، ودون أن يعرف ما هو خير وما هو شر، وما هو قبيح وما هو جميل، وما هو عادل وما هو ظالم، سرا للاقتناع يسمح له أن يبدو وهو الذي لا يعلم شيئا، أمام الجهلة، أكثر علما من العلماء. وهل يجب أن يكون المرء قد سبق له تعلم مثل تلك المسائل قبل أن يأتي إليك ملتمسا تعلم الخطابة؟... أو هل سيتعين عليك تعليمه الخطابة إن لم يتعلم المسائل الحقيقية المرتبطة بهذه المواد؟ ما رأيك في كل ذلك يا جورجياس؟ اكشف لي باسم زيوس كما وعدتني منذ هنيهة عن القوة الكامنة في الخطابة.

جورجياس: أعتقد يا سقراط أن المرء إذا ما كان جاهلا بمثل هذه المسائل فسيتعلمها بجواري.

سقراط: يكفي هذا، ولقد أحسنت القول، إنه كي تجعل من الشخص خطيبا جيدا لا مناص له من معرفة العدل والظلم، سواء أتحصلت المعرفة عنده من قبل أم حصل عليها منك فيما بعد.

جورجياس: تماما

سقراط: ولكن ماذا؟ أليس من تعلم الهندسة المعمارية يكون مهندسا معماريا؟

جورجياس: بلى

سقراط: نعم، ويكون طبيبا ذلك الذي درس الطب؟ وهكذا دواليك، ما إن يدرس إنسان شيئا، حتى يكتسب الصفة التي يمنحها علم هذا الشيء؟

جورجياس: بالتأكيد

سقراط: تبعا لذلك، يكون كل من تعلم العدل عادلا؟

جورجياس: من غير شك

سقراط: من كان عادلا يتصرف وفقا للعدالة.

جورجياس: نعم

سقراط: وهكذا يكون من يعرف الخطابة عادلا بالضرورة، ولا يستطيع العادل إلا العمل بالعدل.

جورجياس: ذلك محتمل

سقراط: إذن، فمن يكون عادلا لا يمكن أن يقترف الظلم.

جورجياس: بالضرورة

سقراط: لكن الخطيب بحسب ما قلناه عادل بالضرورة.

جورجياس: نعم

سقراط: ولن يمكنه أن يريد تبعا لذلك أن يرتكب الظلم.

جورجياس: يبدو تماما أنه لايريده [المترجمان: اعتمدنا ترجمة محمّد حسن ظاظا لمحاورة أفلاطون "جورجياس"، الناشر: الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، ١٩٨٠، صص٥١-٥٢]

من بين النصوص الأربعة ثلاثة هي عبارة عن محكيات قصيرة أو نصوص وصفية، بينما يمثل النص الرابع محاورة. وفي انسجام مع مبادئنا لن ننطلق من الفكرة التي يتم التمييز بمقتضاها انطلاقا من تصور الاشتغال المعرفي بين تأويل المحكيات والنصوص الوصفية أو المحاورات. تعيننا النصوص الثلاثة الأولى على توضيح ما نقصده بالفرضية الاستباقية؛ ففي النص الأول يُكون القارئ فرضية استباقية سيتثبت منها في نهاية النص، بعكس النص الثاني والثالث حيث إن المتكلم مدعو إلى صياغة فرضيات استباقية سيتم نفيها لاحقا، إن المقطع الوارد في (١٥) مساق لغاية توضيح فائدة أو حدود مقاربة تحتكم إلى تصور القصدية الكلية وذلك عندما تنقسم القصدية الواحدة إلى قصديات متعددة كما في المحاورة عموماً.

وبالعودة إلى المثال (١٢) يسمح مستهل النص من الجملة (١٢أ) إلى الجملة (١٢ز) للمخاطب بتكوين فكرة عما يسعى الكاتب إلى قوله. وتحديدا كون القساوسة ليسوا جميعا بمنأى عن الإثم، وكذلك كون القصة التي سيسردها مغامرة غرامية بطلها رجل دين[١].

(١) ليس من قبيل الصدفة أن يكون الاستهلال (١٢ أ) – (١٢ج) ذا أهمية، ويمكن القول إنه يطرح أسس القصدية الكلية، ويصوغ الفرضية الاستباقية حول الحكاية التي سيسردها. ستكون حكاية مخزية.

فبالاستناد إلى القصدية الكلية التي بناها المخاطب إلى غاية الجملة (١٢ و) سيسعى إلى صياغة فرضية استباقية ستؤكدها نهاية النص، بموجب هذه الفرضية الاستباقية يكون القس على علاقة غرامية بالخادمة. هذه الفرضية ستؤكد بواسطة استدلال مبني على الخدعة التي يحبكها العاشق للخادمة (١٢ ز). يقود الجزء الأول من النص (١٣) أعني (١٣ أ) على المنوال نفسه إلى بناء قصدية كلية يكون بمقتضاها مسعى كالفينو وصف مدينة نصفها عبارة عن عيد موسمي ونصفها الآخر عبارة عن أجزاء مفككة قابلة للنقل، هكذا بالاستناد إلى هذه القصدية الكلية وبالاستناد أيضا إلى المعارف الموسوعية التي لدينا حول العالم، يصبح القارئ مدعوا إلى صياغة فرضية استباقية مفادها أن الكاتب سيصف عملية تفكيك أجزاء العيد الموسمي وهي فرضية سيفندها الجزء الثاني من النص (١٣ ب). وتعتبر الآلية في المثال (١٤) أكثر تعقيدا؛ ففي الفقرتين الأوليين من النص (١٤أ) يصف كالفينو المدينة- نسيج العنكبوت، حيث إن حياة ساكنتها أكثر تعقيدا وخطورة، لأن المدينة تقع أسفل جرف، ويبدو أن أبسط حركة طائشة ستكون عواقبها وخيمة. يسند المخاطب قصدية كلية للمتكلم هي عبارة عن كناية عن الخطر أو هشاشة الوجود الإنساني، غير أن الملفوظ (١٤ ب) سيقودنا إلى نتيجة مفاجئة مفادها أنه على الرغم من كل المخاطر المحدقة بساكنة مدينة أوكتافيا فإن حياتهم ليست أقل "استقرارا" مقارنة بمدن أخرى، فبالنظر إلى القصدية الكلية المسندة إلى كالفينو سنميل إلى تفسير "استقرار" باعتبارها مرادفة لـ"خطرة"، وبذلك سيصوغ القارئ فرضية استباقية مؤداها أنه في بقية النص (١٤ ج) سيبرر الكاتب الرأي الذي يزعم أنه رغم كل المخاطر فإن الساكنة في أوكتافيا أقل تهديدا، غير أن الملفوظ الأخير (١٤ ج) سينفي هذا التوقع وسيجعل من اللازم إعادة تأويل الملفوظ (١٤ ب) وبشكل خاص لفظة "استقرار"، هكذا فحياة ساكنة أوكتافيا أقل استقرارا

مقارنة بساكنة مدن أخرى ليس لأنها أقل خطرا وإنما لأن نهايتهم حتمية. وبذلك لا يجب تأويل لفظة "استقرار" بدلالة "الخطر" وإنما بدلالة "اليقين". تكمن خصوصية الملفوظ (١٤) في أن الفرضية الاستباقية تثيرها كلمة يتضمنها الملفوظ (١٤ ب)، كما أن تأويل تلك الكلمة مشروط بالقصدية الكلية المبنية إلى هذا الحد.

لقد لاحظنا أن الفرضيات الاستباقية ذات مصادر متنوعة، حيث يمكن أن تُبنى على قاعدة القصدية الكلية حصرا، كما هو الشأن بالنسبة إلى الملفوظ (١٢)، أو على قاعدة القصدية الكلية والمعارف الموسوعية كما هو الشأن بالنسبة إلى الملفوظ (١٣)، أو على قاعدة تأويل ملفوظ تقود القصدية الكلية تأويل كلمة متضمنة فيه، كما هو الشأن بالنسبة إلى الملفوظ (١٤). ومن البدهي أيضا أن الفرضية الاستباقية تغير، وإن قليلاً القصدية الكلية[١]. أخيرا سنلاحظ أن القصدية الكلية يوجهها المتكلمون ويستثمرونها، وبشكل أخص في النصوص الأدبية الشبيهة بالنصوص التي سقناها أعلاه، فالكتاب يعرفون مثلما يستثمرون آليات التأويل التي تسهم في بناء القصدية الكلية بما فيها الفرضيات الاستباقية. ولن نتوقف عند هذه المسألة هنا [٢].

وبالعودة إلى المحاورة (١٥) التي لم نسقها لغرض توضيح بناء الفرضية الاستباقية أو القصدية الكلية وإنما لمناقشة إمكانات بناء القصدية الكلية بالنسبة إلى المحاورة. تطرح المحاورة بوضوح مسألة الفصل بين المقاصد، ففي علم نفس العامة لا

(١) لا نسعى من خلال التأملات المستوحاة من النصوص الثلاثة (١٢) و(١٣) و(١٤) إلى تقديم تحليل شامل لها، حسبنا أن نتوسل بها لبلورة تصور للقصدية الكلية وللفرضيات الاستباقية.

(٢) نحيل على: ريبول ١٩٩٢، وريبول وموشلير (قيد الإعداد).

يمكن إسناد قصدية كلية واحدة للمحاورة، لأن المحاورة تضم مشاركين[1] عدة، فما الذي يمكن أن نصنعه بالمحاورة؟ كيف يمكن تأويلها؟ سنلاحظ أنه هناك على الأقل ظاهريا خياران: ينبني أولهما على فكرة كون الشخص الذي يؤول المحاورة هو نفسه أحد المتكلمين في المحاورة نفسها. أما الخيار الثاني منهما فينبني على فكرة مفادها أن الشخص الذي يؤول المحاورة يؤولها من الخارج دون أن يكون مشاركا فيها. وهذا هو شأن المحاورة الأفلاطونية الممثل لها بـ (١٥) حيث يتحقق الخيار الثاني[2]. غير أن هذا التمييز ليس واضحا بالشكل الذي يبدو عليه، فالمشارك في محاورة من نمط النقاش الدائر حول مسألة دقيقة مدعو إلى بناء قصدية كلية يسندها إلى المخاطب إذا أراد أن يحافظ عن إمكانية دفاعه عن رأيه، ويجب نصحه بضرورة صياغة بعض الفرضيات الاستباقية، وتنسحب الشروط نفسها على من يكتفي بتأويل محاورة دون أن يكون مشاركا فيها ويمكن لدوافعه أن تكون أقل عمقاً إلاَّ أنها (=الدوافع) لا تفلت من إقامة القصدية الكلية، مع فارق متعلق بعدد القصديات الكلية التي ينبغي عليه بناؤها تبعا لعدد المشاركين في المحاورة.

(١) ذاك أحد الأسباب التي جعلت تحليل المحادثات المؤسس على إسناد "بنيات" من المفروض أن تضطلع بتأويل المحادثات تحليلا ذا منحى غائي، وتفسير ذلك أن التحليل المتبنى يفترض بشكل غير واقعي وجود قصدية واحدة تخلف المحاورة أو المحادثة. وبما أن هذه الفرضية لا يمكن قبولها فبينة المحادثة لا يمكن أن نعزوها إلى قصدية معينة، ولا يمكن أن يكون تبريرها غائيا.

(٢) الحوار (١٥) بمثابة نقل لحوار أصلي. وسنسوق بعض الملاحظات لاحقاً عن الحوار المتخيل؛ أي الحوار المبني أو المعاد بناؤه بوساطة قصدية أحادية (الكاتب)، وذلك ما ينسحب على المحاورة الأفلاطونية.

ماذا يتضمن مقطع المحاورة السقراطية؟ لقد دافع جورجياس دون وعي منه عن البلاغة مشيرا إلى أنها الفن الأسمى بقدرتها على التحكم في الموضوع كيفما كان وإزاء أي خطيب. لسقراط في المقطع السالف قصدية كلية واضحة تكمن في دفع مخاطبه إلى قبول عدد من المقدمات التي سيستخلص منها لا محالة نتيجة محددة وهي أن الخطيب لن يسعى إلى اقتراف المظالم. من النافل القول إنه بعد ذلك ووفق النهج نفسه سيقود سقراط جورجياس إلى قبول عكس النتيجة المذكورة سابقا وبالتالي السقوط في تناقض قبل أن يخلص بعد ذلك إلى أن البلاغة لا تمتلك الصفات التي ألحقها بها السفسطائيون وبالتالي دفع القارئ إلى البحث عن الحقيقة. إحدى الخصائص المميزة للمحاورات السقراطية تكمن في بنائها الصارم الذي يسمح لكل انتقال في التحاور إلى تقدم سقراط خطوة إلى النتيجة التي يتغيا الدفاع عنها، ويصح هذا حتى عندما يبدو سقراط في وضع حرج أو يقوم بتنازل، بعبارة أخرى إنها لعبة لا يملك فيها حظوظ النجاح سوى سقراط. هكذا يمكن القول إن القصدية الكلية للمقطع الحواري تكمن في دفع جورجياس إلى الاعتراف بأن السفسطائي لا يريد اقتراف الظلم، لكن هذه القصدية الكلية ليست إلا جزءا من قصدية عامة أكبر؛ إذ إن مسعى سقراط من خلالها يتجلى في دفع جورجياس إلى التناقض، وهذه القصدية الكلية بدورها ليست إلا جزء من قصدية أخرى أعم مؤداها أن سقراط (من بين آخرين) يسعى إلى الإبانة عن أن الخطابة ليست نشاطا مرغوبا فيه. يؤشر في الفقرات السابقة من المقطع الحواري إلى القصدية الكلية لجورجياس التي تتحدد في أن البلاغة فن سام، وهو الزعم الذي حاول الدفاع عنه في بقية المحاورة. هكذا فما قاد جورجياس إلى الفشل يتحدد في عدم قدرته على بناء قصدية كلية مفصلة بما يكفي في نظر سقراط، وأن يضع لنفسه فرضيات استباقية.

من الواضح أن الصراع غير متكافئ، لأن سقراط وجورجياس لم يكونا سوى شخصيتين يديرهما أفلاطون في محاورة لا يحترم فيها قانون اللعبة. وبالتالي نجح سقراط بينما أخفق جورجياس، هنا بطبيعة الحال أفلاطون هو من يملك القصدية الكلية، ويسري ذلك على كل المحاورات المتخيلة في الروايات والهزليات والمسرح. وفي كل الحالات يغدو من الضروري بناء قصدية أو عدة قصديات كلية.

ننهي هذا التناول المقتضب لمسائل المحاورات بعامة بمسألة أخيرة: في محاورة عادية تفتقر إلى من يقود زمامها يصعب علينا بناء قصديات كلية بالنسبة إلى مجموع تدخلات كل متكلم على حدة، ولا يتناقض ذلك مع افتراضاتنا، على العكس من ذلك يؤكد الفكرة التي مؤداها أن أحكام الانسجام تقترن بإمكانية بناء قصدية كلية، بينما ينظر عادة إلى الخطابات من نمط المحاورات العادية باعتبارها خطابات أقل انسجاما.

القصدية الموضعية والقصد الإخباري، القصدية الكلية والقصد التواصلي

لقد بلورنا في الفقرات السابقة تصورا لبناء القصدية الكلية في إطار علم نفس العامة، وبعودتنا إلى نظرية الملاءمة نسعى إلى الإبانة إلى أي حد تقترب فرضياتنا من فرضيات سبيربر وويلسون التي لا تنجلي بوضوح إلا في مجال الخطاب.ولإنجاز هذا الأمر، سنبدأ بإبراز العلائق بين مفاهيم من نمط القصدية الموضعية والقصدية الكلية والقصد الموضعي والقصد الكلي والقصد الإخباري والقصد التواصلي. تعود الثنائية الأخيرة إلى سبيربر وويلسون، القصدية الموضعية والقصدية الكلية هي كل قصدية يسندها المخاطب إلى المخاطب المنتج لملفوظ معين أو خطاب محدد بالاحتكام إلى الملفوظ أو الخطاب المنتج. ويمكن بعد ذلك أن نقول تبعا لسبيربر وويلسون (١٩٨٩، ٤٣) إن: "التواصل يقوم على إظهار القصديات والتعرف عليها"، يكون إظهار

القصديات من جهة المتكلم، أما التعرف فمن جهة المخاطب، وبحسب سبيربر وويلسون يتعلق الأمر بقصد تواصلي وبقصد إخباري، وبحسبهما يكون القصد التواصلي للمتكلم متحققا: "عندما يظهر للمرسل إليه والمرسل يحمل قصدا إخباريا"، بينما يتجلى القصد الإخباري للمتكلم بفضل حافز خاص في: "الكشف عن مجموعة من الفرضيات للمخاطب". لنلاحظ أن مصطلح "حافز" الذي استعمله سبيربر وويلسون لا يستلزم أن الأداة التي يستعملها المتكلم لتلبية قصده الإخباري عبارة عن ملفوظ، وليس ذلك مدعاة للاستغراب، بما أنهما اعتبرا أن التداوليات ينبغي أن تسمح بتأويل أي فعل تواصلي من النمط الإشاري- الاستدلالي بما في تلك الحوافز غير اللفظية، هكذا فإن القصد الإخباري والقصد التواصلي وإن كان التعبير عنهما بواسطة الملفوظ يمكن أن يكون كذلك بوسائط أخرى، بما في ذلك بواسطة متواليات غير اعتباطية من الملفوظات أو بواسطة خطابات.

بذلك نستطيع القول إن تعرف المخاطب على مقاصد المتكلم يرتبط ببناء قصدية موضعية أو قصدية كلية، فبقدر حدوث التوافق بين القصدية الموضعية و/ أو القصدية الكلية التي يسندها المخاطب إلى المتكلم والقصد التواصلي للمتكلم من جهة ثم التوافق بين القصد الموضعي و/ أو القصد الكلي والقصد الإخباري للمتكلم من جهة أخرى، فبمقدار حدوث هذه التوافقات يكون نجاح التواصل بهذا القدر أو ذاك. هكذا فالقصدية الموضعية هي ما يشكله المخاطب عن القصد التواصلي للمتكلم من خلال ملفوظه، ويمكن أن يكون صنيعه ناجعا أو غير ناجع، بينما تتحدد القصدية الكلية بما يشكله المخاطب من قصد تواصلي للمتكلم من خلال خطابه.

وعلى المنوال نفسه فالقصد الموضعي هو كل ما يشكله المخاطب عن القصد الإخباري للمتكلم من خلال ملفوظه، بينما القصد الكلي هو ما يشكله المخاطب عن

القصد الإخباري للمتكلم من خلال خطابه. يمكن أن يُعترَض علينا بكون عملية تأويل الخطاب تكتفي ببناء قصد موضعي أو كلي ولسنا بحاجة إلى مفاهيم من قبيل القصدية الموضعية والكلية، غير أنه بتبنينا للإطار النظري لاستراتيجية المؤول الذي يتبناه سبيربر وويلسون يغدو التمييز بين القصدية والقصد ضروريا ولامناص منه، لأنه يسمح من جهة بالحفاظ على التناظر بين القصد التواصلي والقصد الإخباري، ومن جهة أخرى عندما نفترض أن فردا له قصد معين نسند إليه قصدية معينة تناسب ذلك القصد دون أن تختزل فيه. يمكن أن نعتبر قصدا موضعياً أو كليا بمثابة محتوى للقصدية الموضعية أو الكلية. بهذا المعنى تنتمي القصدية إلى مستوى أعلى من وجهة نظر منطقية مقارنة بمفهوم القصد.

وفي الختام، نود العودة إلى التعريف الذي سقنا أعلاه للخطاب:

١ – تعريف الخطاب:

الخطاب هو متوالية غير اعتباطية من الملفوظات.

العبارة التي سنعلق عليها هنا هي عبارة "غير اعتباطية" بالنسبة إلينا إذا كان الخطاب متوالية غير اعتباطية من الملفوظات فلأنه فعل (مجموعة أفعال في حالة المحاورة) تواصلي ذو طبيعة إشارية- استدلالية، وككل فعل تواصلي ذو طبيعة إشارية- استدلالية يقتضي وجود قصدين من جهة المتكلم قصداً تواصلياً وقصداً إخبارياً (سبيربر وويلسون ١٩٨٩)، سنلاحظ أن ذلك لا يجعل من مسألة متوالية الملفوظات تابعة لقدرة المخاطب على إسناد قصدية كلية أو قصدية موضعية للمتكلم مسألة غير ذات معنى. فالخطاب ليس إلا الملفوظ بمنأى عن سوء الفهم وتعريفه غير دائري كما هو شأن التحديد الذي قدمناه حول تأويله.

خاتمة

وفي الختام نريد تأكيد ما لمقاربتنا من مميزات: إنها تجنبنا الأحكام المسبقة غير المقبولة لتحليل الخطابات من وجهة نظر إبستمولوجية، ولا تفترض هذه المقاربة شيئا آخر أقل أو أبعد مما يستلزمه تحليل الملفوظات، إن كل الآليات الموصوفة بالنسبة إلى تأويل الخطاب تتضمنها على كل حال نظريتنا حول تأويل الملفوظات[1]، لم نضف أي شيء يمكن أن يكون خاصا بتأويل الخطابات. لقد سعينا إلى الإبانة عن كون الآليات نفسها يمكن أن تنطبق على قدم المساواة على كل من تأويل الملفوظات وتأويل الخطابات.

سنجيب في النهاية عن اعتراض محتمل لتحليلنا للانسجام، يمكن أن يُعترض به علينا، بكون الانسجام بعيدا عن كونه منتوجا فرعيا لعملية بناء القصدية الكلية، إنه المبدأ الذي يقود عملية البناء تلك. إجابتنا بسيطة: إن تبني هذا الطرح لن يوفر تعريفا لما يمكن أن يكون عليه الانسجام ولا لآليات اشتغاله، فضلا عن ذلك، أظن أننا أوضحنا كيف أن الآليات التي تصوغها نظرية الملاءمة ترصد ذلك البناء. وقد يقول قائل إنه إذا كانت أحكام الانسجام متعلقة بالسهولة التي تبنى بها القصدية الكلية وبمقدار تعقيد تلك القصدية ذاتها، فيجب إذن، أن يَؤُول الانسجام إلى الملاءمة[2]. ذلك غير صحيح لأن تحليلنا لا يقتضي توافقا بين الانسجام والملاءمة، بل إن انسجام

(١) إنها تحديدا الآليات نفسها المعتمدة عند سبيربر وويلسون في وصف الملفوظات، ولقد تبنيناها لتوضيح كيفية انطباقها على الخطاب، وذلك بالاحتكام إلى الصيغة التي تنطبق بها على الملفوظات والنتائج التي تفضي إليها.

(٢) لنستحضر إذن، أن الملاءمة تفسر بدلالة كلفة المعالجة والآثار التي ينتجها الملفوظ.

الخطاب نفسه يُقَوم بالنظر إلى ملاءمة ذلك الخطاب، كما أن المبدأ الذي يقود التأويل ليس منبعه مفهوم الانسجام وإنما منبعه مفهوم الملاءمة. ومن هذا المنظور لم نعد بحاجة إلى تعريف الانسجام بمصطلحات الملاءمة، فأحكام الانسجام التي يحملها المتخاطبون متعلقة بملاءمة الخطاب، وهكذا فالانسجام كيفما كان تعريفه، لايبدو لنا أنه قابل للدخول من النافذة، علاوة على أنه مفهوم نافل. أما فيما يخص الخطاب فليست له الخصائص البنيوية التي لطالما أسندت إليه، تلك الخصائص لا ضرورة لها في عملية تحديده. خلاصتنا ستكون في غاية البساطة: يجب أن نكف عن تحليل الخطابات!

المصطلحات الواردة في متن المقالة

اختزالية	*Réductionnisme*
استراتيجية المؤول	*Stratégie de l'interprète*
الاستنتاج	*Inférence*
الانسجام	*Cohérence*
تحليل الخطابات	*Analyse du discours*
تداولية الملاءمة	*Pragmatique de pertinence*
الخطاب	*Discours*
صورة قضوية	*Forme propositionnelle*
الفرضيات الاستباقية	*Hypothèses anticipatoires*
القصديات	*Intentions*
القصديات الموضعية	*Intentions locale*
القصد الإخباري	*Intention informative*
القصد التواصلي	*Intention communicative*
القصد الكلي	*Intention globale*
القصد الموضعي	*Intention locale*
مقولة طبيعية	*Catégorie naturelle*
الملفوظ	*Enoncé*
نظرية الملاءمة	*Théorie de pertinence*

بيبليوغرافيـا

- Chomsky, N. (1965): *Aspects of the theory of syntax*, Cambridge, Mass, MIT, Press.
- Dennett, D.C. (1987): *The intentional stance*, Cambridge, Mass, MIT Press.
- Version française (1990): *La stratégie de l'interprète: le sens commun et l'univers quotidien*, Paris, Gallimard.
- Dennett, D.C. (1995): *Darwin's dangerous idea: evolution and the meaning of life*, Londres, Allen Lane/Penguin Books.
- Ducrot, O. (1972): *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.
- Ducrot, O. (1983): *Les mots du discours*, Paris, Minuit.
- Martinet, A. (1960): *Eléments de linguistique générale*, Paris, Armand Colin.
- Moeschler, J. (1989): *Modélisation du dialogue*, Paris, Hermès.
- Moeschler, J. & Reboul, A. (1984): *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Paris, Seuil.
- Pollock, J-Y. (à paraître): *Cognition et langage: introduction au programme minimaliste de la grammaire générative*, Paris, Presses Universitaires de France.
- Reboul, A. (1992): *Rhétorique et stylistique de la fiction*, Nancy, Presses Universitaires de Nancy.
- Reboul, A. (à paraître): "(In) cohérence et anaphore: mythes et réalités", in *Actes du Colloque International "Relations anaphoriques et (in) cohérence"*, 1-3 décembre 1994, Anvers.

- Reboul, A. & Moeschler, J. (1995): “Le dialogue n’est pas une catégorie naturelle scientifiquement pertinente”, in *Cahiers de Linguistique française 17*.
- Reboul, A. & Moeschler, J. (en préparation): *Contre l’analyse de discours: la construction d’un sens commun*.
- Sayers, D.L. (1970): *Clouds of witness*, Londres, New English Library.
- Searle, J.R. (1995): *La redécouverte de l’esprit*, Paris, Gallimard.
- Smith, B. & Casati, R. (1993): “La physique naïve: un essai d’ontologie”, in *Intellectica 17/2*, 173-197.
- Sperber, D. & Wilson, D. (1986): *Relevance: Communication and Cognition*, Oxford, Basil Blackwell. Version française (1989): *La Pertinence!: Communication et Cognition*, Paris, Minuit.